الجمهورية التونسية
وزارة البيئة

التقرير السنوي للآداء لسنة2023
مهمـــــة البيئـــــة

25جوان 2024

الفهـــــــرس

المحور الأول : تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1.ملخص لأهم الإنجازات الإستراتجية للمهمة.....4

2.نتائج تنفيذ ميزانية المهمة.....10

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

1. نتائج آداء برنامج البيئة و التنمية المستدامة.....16

2. نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....33

3. نتائج آداء برنامج القيادة و المساندة.....37

4. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة.....45

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1-ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

تعمل مهمة البيئة على حماية النظم البيئية و المحافظة على الموارد الطبيعية و تحسين الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة و الحد من التلوث و تسهر على إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن السياسات والاستراتيجيات و المخططات الوطنية.

ونظرا لأهمية البعد الدولي للمسائل البيئية فإن مهمة البيئة تساهم في تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 وخاصة الأهداف 12 و 13 و14 و 15 ذات العلاقة بحماية البيئة.

و قد تجسد التزام تونس بالقضايا والرهانات البيئية على المستوى الدولي، خاصة من خلال المصادقة على عديد الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة نذكر منها بالخصوص:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،
- اتفاق باريس حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ،

و قد تم تضمين الأهداف الاستراتيجية في مجال التغيرات المناخية في أفق سنة 2030 ضمن المساهمات المحددة وطنيا.

و في هذا الإطار شرعت وزارة البيئة في إعداد البلاغ الوطني الرابع حول التغيرات المناخية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية .

و عملا بالإتفاقية الأممية بشأن التنوع البيولوجي ريو 1992 ، قامت الوزارة بإعداد المخطط الوطني حول التنوع البيولوجي 2018-2030 .

كما شرعت تونس في تحيين برنامجها الوطني لمكافحة التصحر لعام 1998 وملائمته مع الإطار الإستراتيجي الجديد للفترة 2018-2030.

اما على المستوى الوطني فقد تم إدراج عدة محاور إستراتيجية في مخطط التنمية للفترة 2023-2025 تتعلق بالارتقاء بنوعية وجودة الخدمات البيئية خاصة في مجالات التطهير

و التصرف في النفايات والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والسياحة الأيكولوجية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية ومجابهة التغيرات المناخية والوقاية من التلوث ، والعناية بالشريط الساحلي، والتنمية المستدامة والتوعية البيئية .

كما تضمن برنامج الإصلاحات الكبرى الذي أعدته الحكومة للفترة القادمة 2023-2025 عدة إصلاحات في مجال حماية البيئة إلتزمت الوزارة بتجسيمها .

أما بالنسبة للوضع البيئي في الوقت الحالي فلا بد من الإشارة إلى وجود عديد النقاط الإيجابية التي يجب تدعيمها و البناء عليها، حيث تحققت خلال السنوات الأخيرة عديد المكاسب الهامة في المجال البيئي سواء في المجال التشريعي أو المؤسساتي و كذلك الإستراتجيات و البرامج.

يمكن بلورة الرؤية المستقبلية لمهمة البيئة على المدى المتوسط حول

" إرساء نظام بيئي مستدام في بلد مزدهر و محب للسلم، يتمتع سكانه بجودة حياة عالية، فيه تتظافر أدوار مختلف الفاعلين والمؤسسات و المجتمع المدني من أجل دعم حماية البيئة قصد ضمان العيش الكريم و الرفاهية لكل فرد ".

و قصد تنزيل هذه الرؤية على مستوى السياسات البيئية تم ضبط جملة من التوجهات الإستراتيجية للفترة القادمة 2023-2025 و التي ترتكز على ترسيخ إستدامة التنمية و التحول نحو الإقتصاد الأخضر و تحسين جودة الحياة و مقاومة التلوث و صون المنظومات البيئية .

ترتكز إستراتيجية مهمة البيئة على ثلاثة محاور رئيسية و هي:

المحور الأول : المساهمة في تحسين الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة بجميع الأوساط و الجهات

المحور الثاني : حماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية و ترشيد التصرف فيها.

المحور الثالث : المساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة .

و تم تقسيم مهمة البيئة إلى برنامجين هما:

البرنامج 1:برنامج البيئة والتنمية المستدامة و هو البرنامج العملياتي الوحيد الذي يجسم السياسة العمومية للدولة في مجال حماية البيئة و المحافظة على الطبيعة و الحد من تدهور التنوع البيولوجي و مقاومة التلوث بجميع أشكاله.

البرنامج 9: برنامج القيادة والمساندة ويتضمن جملة الوظائف الأفقية التي تقدم الدعم اللوجستي و التقني لفائدة برنامج البيئة و التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف و النتائج المنشودة.

و قد تميزت سنة 2023 بعديد الإنجازات الهامة في مجال النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري والريفي عبر عديد المشاريع ذات الطابع الإستراتيجي منها خاصة في مجال تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة بكافّة الولايات وكذلك مشاريع تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة وقد حقق الهدف الاستراتيجي: المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث تقدما هاما من حيث الإنجاز.

في هذا الإطار تطورت منظومة التّطهير بالبلاد حيث إرتفع طول الشبّكة العمومية للتطهير التي هي في طور الإستغلال من طرف الدّيوان من 18038 كلم سنة 2022 إلى 18137 كلم سنة 2023 كما بلغ عدد محطات التطهير المستغلّة 127 محطة سنة 2023. وقد بلغ عدد المرتبطين بالشّبكة العموميّة للتّطهير بكامل تراب الجمهورية 7,8 مليون ساكنا لتبلغ نسبة الرّبط العامة بكامل تراب الجمهورية 65,4% سنة 2023، إلى جانب ذلك تطوّرت كمّية المياه المعالجة سنة 2023 إلى 293 مليون متر مكعّب منها 60 مليون متر مكعّب تمّت إعادة إستعمالها في المجالات الفلاحية والصناعية والسياحية.

و قد تم إنجاز عدة مشاريع هيكلية منها بالخصوص مشروع تطهير 10 مدن متوسطة و برنامج توسيع و تهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات (ولايات بنزرت و زغوان و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة و القصرين و سيدي بوزيد و صفاقس و قبلي) و برنامج تطهير المدن الصغرى

في إطار العمل على الحد من التلوث تمت متابعة نوعية المياه من خلال أخذ عينات وتحليلها حيث بلغت 434 نقطة من المناطق الحساسة بالأودية و السدود و السباخ و المياه الجوفية مقارنة بـ 404 سنة 2022 كما سجل عدد التحاليل ارتفاعا من 4404 في سنة 2022 إلى 4884 تحليلا سنة 2023،

أما في مجال النظافة و الجمالية الحضرية فقد تم إنجاز عديد الدراسات في إطار الخطة الوطنية للنهوض بجودة الحياة منها خاصة :

- إعداد الأمثلة الخضراء لدعم التنوع البيولوجي بالمدن وإعادة العمل لاحتساب نسبة المساحات الخضراء بالمدن،
- النهوض بوظيفية المساحات الخضراء ودعم التنوع البيولوجي بالمدن، وفقا لمقتضيات الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية للتصرف في الوسط الحضري.
- تركيز منظومة إعلامية "QGIS" لمتابعة وتقييم المساحات الخضراء بالبلديات النموذجية.
- إنجاز دراسة لوضع قاعدة بيانات حول متابعة الوضع البيئي بالمدن لتشخيص الوضع الحالي للمدن التونسية وتحديد منهجية وضع قاعدة بيانات حول الوضع البيئي، وقد أفضت هذه الدراسة إلى إعداد تقرير مفصل للانطلاق في وضع هذه المنظومة المعلوماتية بالإعتماد على كراس شروط تم ضبطه خلال هذه الدراسة.

كما واصل البرنامج الوطني لجمالية المحيط و نظافة البيئة تدخلاته عن طريق صندوق جمالية المحيط و نظافة البيئة حيث تم تعهد و صيانة مساحات خضراء ضمن صفقة مبرمة تتعلق بولايات الوسط بقيمة تجاوزت الـ 460 ألف دينارا و أيضا تدخلات أخرى متفرقة بلغت أكثر من 300 ألف دينارا .

كما تحققت نتائج هامة على صعيد ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة و الإنتقال الإيكولوجي تتمثل بالخصوص في التعريف بكراس شروط للمدن المستدامة و الاتفاق على برنامج تدخل لفائدة بلدية القيروان في اطار تمويل مشترك مع صندوق البيئة العالمية ، وإبرام اتفاقية إطارية بين وزارة البيئة ووزارة التربية تتعلق بدعم تنفيذ برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك التعريف بمنظومة فرز النفايات من المصدر بالوسط المدرسي

حيث تم التدخل في أكثر من 400 مؤسسة تربوية وتمكينهم من قرابة 16000 حاوية سعة 120 ل مع انتاج وتوزيع المطويات واللافتات التحسيسية. كما تم إرساء أسس الاقتصاد الدائري كحلول متجددة أمام الإشكاليات البيئية المطروحة للحد من تداعيات التغيرات المناخية و ذلك من خلال إنجاز المحطة النموذجية بقرية جوقار بالفحص من ولاية زغوان بتجربة نباتات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي وتطوير التقنية بإضافة معالجة ثلاثية و إنجاز محطة معالجة المياه المستعملة ببنت سعيدان بإعتماد تقنية APOC المبتكرة من خلال بناء الوحدة وتشغيلها ومتابعة وتقييم مردودية معالجة المياه وإعادة إستخدامها في المجال الفلاحي.

في إطار الإستجابة لتطلعات تونس لمواكبة التغيرات العالمية انتظم يوم 26 جوان 2023 بمركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة المؤتمر الوطني الأول حول أسس الإنتقال الإيكولوجي بمشاركة عدد من أعضاء الحكومة(وزيرة البيئة ووزير السياحة ووزير الاقتصاد والتخطيط ووزيرة التجارة وزير التربية وزير الشباب والرياضة) و بحضور ممثلين عن الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية وممثلين عن السفارات والمانحين الدوليين ومجموعة من الخبراء وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات الوطنية.

يهدف هذا المنتدى إلى عرض الاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي التي أعدتها وزارة البيئة بتوصية من رئاسة الحكومة وتم تطويرها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمت المصادقة عليها في 3 فيفري 2023 من قبل الحكومة خلال مجلس وزاري، والتي على أساسها يمكن صياغة الرؤية التونسية للتحول الإيكولوجي على أرض الواقع.

في إطار حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام تم جرد الموروث الجيني في كل الجهات و جمع الموارد الوراثية المحلية و خاصة منها المهددة بالإندثار و الموارد ذات القيمة الغذائية و الطبية و الاقتصادية العالية و حسن إنتقائها من مصادرها لحسن إستغلالها و تثمينها و إكثارها و حفظها. كما تم التنسيق والتعاون مع مختلف الهياكل و المؤسسات العمومية و المجتمع العلمي و القطاع الخاص في إطار إتفاقات شراكة للمحافظة على الموروث الجيني (إتفاقية مع ديوان الأراضي

الدولية و المعهد الوطني للبحوث الزراعية وبتونس و المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم و مؤسسة فريقيا بارك).

في مجال حماية الشريط الساحلي شهدت سنة 2023 مواصلة المتابعة العلمية لبعض الكائنات البحرية بكل من أرخبيل جالطة وارخبيل زمبرة وزمبرتة في إطار مشروع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي (طبرقة وجالطة وكاب نيقرو وزمبرة) و مواصلة التصرف الميداني في جزر قوريا و الكنايس و أرخبيل جالطة و أرخبيل زمبرة و متابعة المراقبة العلمية لعدد من الأصناف النباتية و الحيوانية. كما قامت الوكالة بمواصلة تنفيذ الإتفاقيات المساهمة في تمويل بعض مكونات أشغال الفسح الشاطئية بعدد من الولايات الساحلية (جربة حومة السوق ، الفسحة الشاطئية بقابس، الفسحة الشاطئية بمنزل جميل و سيدي بوعلي) و المساندة الفنية للبلديات الساحلية (جربة ميدون، جربة أجيم، جرجيس الشمالية، بنقردان، حمام الأنف، صيادة، قصيبة المديوني، بوحجر الزهراء...).

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

تتوزع الإعتمادات المنجزة سنة 2023 حسب طبيعة النفقة على النحو التالي :

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: أ د

الموارد العامة لميزانية الدولة

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	36.097.000	36.051.651,384	-45.348,616	99.87
	اعتمادات الدفع	36.097.000	36.050.765,549	-46.234,451	99.87
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6.825.000	6.098.800,082	-726.199,918	89.36
	اعتمادات الدفع	6.825.000	6.006.270,434	-818.729,566	88.22
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	323.555.000	258.478.894,666	-65.076.105,334	79.89
	اعتمادات الدفع	323.555.000	258.476.482,081	- 65.078.517,919	79.88
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	5.675.000	1.563.704,796	- 4.111.295,204	27.55
	اعتمادات الدفع	5.085.000	1.606.503,166	-3.478.496,834	31.59
المجموع	اعتمادات التعهد	372.152.000	302.193.050,928	-69.958.949.072	81.20
	اعتمادات الدفع	371.562.000	302.140.021,230	-69.421.978,770	81.31

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

* دون إعتبار حسابات الخزينة

حسابات الخزينة

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
صندوق مقاومة التلوث	اعتمادات التعهد	20.000.000	85.045.000	+65.045.000	425
	اعتمادات الدفع	20.000.000	85.045.000	+65.045.000	425
صندوق جمالية المحيط ونظافة البيئة	اعتمادات التعهد	6.000.000	8.406.999,072	+2.406.999 ,072	140
	اعتمادات الدفع	6.000.000	8.121.050,623	+2.121.050,623	135
المجموع	اعتمادات التعهد	26.000.000	93.451.999,072	+ 67.451.999,072	359
	اعتمادات الدفع	26.000.000	93.166.050,623	+67.166.050,623	358

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: الف دينار

البرامج		تقديرات 2023 (ق.م أصلي أو التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (1)/(2)
البرنامج عدد1 : البيئة و التنمية المستدامة	اعتمادات التعهد	359.970.000	291.895.427,937	-70.294.976	80.47
	اعتمادات الدفع	359.660.000	291.993.177,838	- 69.065.392	80.79
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	12.182.000	10.297.622,991	-1.884.377,009	84.53
	اعتمادات الدفع	11.902.000	10.162.200,888	- 1739.799,112	85.38
المجموع العام (دون موارد ذاتية)	**اعتمادات التعهد**	**372.152.000**	**302.193.050,928**	**-69.958.949.072**	**81.2**
	اعتمادات الدفع	**371.562.000**	**302.155.378,726**	**-69.406.621,274**	**81.32**

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

بلغت ميزانية مهمة البيئة لسنة 2023 و دون إعتبار موارد صناديق الخزينة ما قدره 372.152 م.د تعهدا و**371.562**م. د دفعا و تجدر الإشارة إلى أن حوالي 80% من ميزانية المهمة يتم تحويلها للفاعلين العموميين و هي نسبة هامة مقارنة بالميزانية المرصودة للوحدات العملياتية و بالتالي فإن مساهمة الفاعلين العموميين في تحقيق أهداف المهمة تعتبر مهمة جدا .

و قد بلغت الاعتمادات المنجزة 302.193 م.د تعهدا تمثل نسبة 81.2% من جملة اعتمادات التعهد وبلغت إعتمادات الدفع المنجزة 302.155 م.د تمثل نسبة 81.32% من جملة اعتمادات الدفع مع عدم تسجيل أي متخلدات تذكر .

تجدر الإشارة إلى الإنجازات على مستوى نفقات التأجير بالنسبة لسنة 2023 بقيت في مستوى التوقعات و ذلك بفضل السياسة المعتمدة بالوزراة للتحكم في هذه النفقات من خلال إتخاذ تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية رغم عدم القيام بإنتدابات جديدة بمختلف الهياكل المركزية و الجهوية و المؤسسات و المنشآت العمومية الراجعة لها بالنظر و عدم اللجوء إلى تعويض الشغورات المسجلة خلال سنة 2022 و التحكم في منحة الإنتاج و عدم صرف منحة الساعات الإضافية.

وبالنسبة لنفقات التسيير لسنة 2023 كانت الإنجازات في حدود 88 % و هي قريبة جدا من التوقعات و ذلك نظرا للمجهودات التي قامت بها مختلف هياكل الوزارة لترشيد هذه النفقات من خلال إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية و الإلتزام بما جاء بالمناشير و التراتيب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض و مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات و الإقامة و المهمات بالخارج و مزيد العمل على ترشيد إستهلاك الطاقة و الضغط على مصاريف التسيير العادي للمصالح الإدارية.

أما الإنجازات على مستوى نفقات التدخلات بالنسبة لسنة 2023 كانت في مستوى التوقعات علما وأن النسبة الكبيرة من هذه النفقات يتم تحويلها للفاعلين العموميين لتمويل نشاطاتهم. أما بالنسبة لنفقات الإستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 31 % دفعا و 27 % تعهدا وهي نسبة ضعيفة و يعود ذلك أساسا لضعف الإعتمادات المرصودة للإستثمارات و التي لا تسمح ببرمجة مشاريع كبرى بالإضافة إلى عزوف عدد كبير من المزودين و المستثمرين عن المشاركة ضمن طلبات العروض التي تطلقها الإدارة.

فيما يتعلق بحسابات الخزينة فقد أقر قانون المالية لسنة 2023 مبلغ 20 م.د كتقديرات لصندوق مقاومة التلوث لكن تم فتح إعتمادات تقدر بـأكثر من 85 م.د تم تحويلها لتمويل نشاطات الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات .

بالنسبة لصندوق جمالية المحيط و نظافة البيئة فقد تم تحديد تقديرات أولية في حدود 6 م.د لكن خلال سنة 2023 تم فتح حوالي 8.848 م.د تم إستعمالها لتنفيذ البرنامج الوطني لجمالية المحيط و نظافة البيئة و أساسا في مجال رفع النفايات و تعهد المساحات الخضراء.

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

برنامج 1: البيئـــة و التنميـــة المستدامـــة

رئيس البرنامج : السيدة ثريا باشا

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج:30سبتمبر 2022

1-نتـــــائج آداء البرنامـــج:

يهدف برنامج البيئة والتنمية المستدامة إلى ترسيخ مفاهيم ومبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة في السياسات القطاعية والمخططات الوطنية والجهوية والمحلية ودعم الاقتصاد الأخضر، والمساهمة في تحسين ظروف العيش والارتقاء بجودة الحياة وذلك عبر تحسين جودة الخدمات الحضرية مثل التطهير والتصرف في النفايات والنهوض بأوضاع النظافة والعناية بالجمالية الحضرية ومقاومة التلوث بجميع أشكاله.

كما يرمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي و حماية المنظومات الطبيعية و تثمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والعمل على الحد من ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والمساهمة في الحد من المخاطر البيئية والتأثيرات السلبية للكوارث وللتغيرات المناخية.

تم ضبط المحاور الاستراتيجية لبرنامج البيئة والتنمية المستدامة انطلاقا من الإستراتيجيات القطاعية في المجال البيئي وخاصة الإستراتيجية الوطنية للبيئة ما بعد 2020 والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و مخططات العمل الوطنية المعنية بحماية البيئة و التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر و الاقتصاد الأخضر و التغيرات المناخية كما يعمل هذا البرنامج على تكريس التزامات الدولة التونسية ضمن الاتفاقات الدولية: الاتفاقية الأممية للتنوع البيولوجي والاتفاقية الأممية لمقاومة التصحر والاتفاقية الأممية للتغيرات المناخية (اتفاق باريس) والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 و تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030 التي تبنتها تونس منذ 2015 .

كما يندرج البرنامج في إطار تكريس توجهات مخطط التنمية 2021-2026 وبالخصوص تطوير الاقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة وحماية الثروة الطبيعية وحماية البيئة و المحيط.

المحور رقم 1: المساهمة في تحسين نوعية الحياة بالمناطق الحضرية و الريفية.

المحور رقم 2: حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و تعزيز إستخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي .

المحور رقم 3 : المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة

تجدر الإشارة إلى أن تجسيم هذه المحاور يتم من قبل الوحدات العملياتية و بصفة أساسية من قبل الفاعلين العموميين حيث يساهم كل من الديوان الوطني للتطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في تحقيق المحور الإستراتيجي الأول .

حيث يعمل الديوان الوطني للتطهير على الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني وتعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالبلديات المتبناة من طرف الديوان؛ وتدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع؛ وتحسين نوعية المياه المعالجة و تطوير إعادة إستعمالها في المجالات التنموية ومقاومة التلوث الصناعي السائل .

كما تساهم الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في تكريس هذا التوجه الإستراتيجي عبر إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) ومراكز التحويل وتوسعة المصبات المراقبة وغلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية وتطويـــر منظومـــات قائمة ووضع منظومات جديدة للتشجيــع على تثمين النفايــات ورسكلتها وانجاز وحدات معالجة وتثمين للنفايات المنزلية والمشابهة وتأهيل وحدات معالجة النفايات الصناعية والخاصة.

كما تساهم وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي في المحور الإستراتيجي الثاني من خلال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف ومن تأثيرات التغيرات المناخية ورصد تطوّر الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية والمحافظة على المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصرف المستدام فيها ، و التوقي من المخاطر الممكن أن تحدث من جّراء الارتفاع السريع لمستوى سطح البحر الناتج عن الانحباس الحراري و التغيرات المناخية و في إطار النهوض بالمناطق الطبيعية والمحافظة على الرصيد الوطني من التنوع البيولوجي تعمل وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي على إنجاز البرنامج الخاص بإحداث محميات بحرية وساحلية يشتمل على عدة مناطق.

كما يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة وذلك عبر تركيز نظام وطني لنقل و تطويع التكنولوجيات البيئية و تثمين نتائج البحث العلمي وإرساء منظومة وطنية للتجديد والتحويل التكنولوجي البيئي، وكذلك عبر تطوير آليّات التكوين والمصاحبة لبعث مشاريع خضراء ذات جدوى اقتصادية واجتماعية وبعث مؤسسات بيئيّة مجدّدة. وتركيز أساليب نظيفة للإنتاج وترشيد استغلال المواد الأولية و الترفيع في نسبة استهلاك الطاقات المتجددة، وتثمين النفايات فضلا عن تحفيز القطاعات الواعدة الكفيلة بخلق مواطن شغل صديقة للبيئة والمساهمة في إدارة منصة وطنية للتعريف بالمهن البيئية وأقلمتها مع متطلبات الشغل والتشجيع على ريادة الأعمال الخضراء (دعم بعث شركات ناشئة تعمل في هذا المجال).

الهدف الاستراتيجي 1.1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث.

هذا الهدف يعكس المحور الإستراتيجي الأول للبرنامج و المتعلق بالمساهمة في تحسين جودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي و ذلك عبر دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية، وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية، و تحسين التصرف في مختلف النفايات، و تعميم خدمات التطهير لتشمل سائـــر المناطق البلدية. ومراقبة كل مصادر التلوث و تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية ، وإزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع و تحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة ، ومتابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية

يمكن أن نعتبر أن درجة تقدم تحقق هذ الهدف تعد مقبولة و ذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الآداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

المؤشر 1.1 .1: نسبة الربط بشبكة التطهير

تبعا لتعميم النظام البلدي ليشمل كامل تراب الجمهورية مما نتج عنه توسع المجال الترابي لـ 186 بلدية وحتّى يعكس المؤشّر حقيقة وضعية التطهير بكامل تراب الجمهورية التونسية، تمّ إعتماد المؤشّر "نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية " عوضا عن مؤشّر "نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديّات المتبناة" الذي يقتصر على البلديات المتبنّاة من طرف الدّيوان والبالغ عددها حاليّا 193 بلدية من جملة 350 بلدية. علما بأنّ المؤشّر المعتمد لقطاع التطهير بالتقرير السنوي حول مؤشّرات البنية الأساسية هو "نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية "

وبالتالي فقد تمّ تحيين جدول متابعة إنجاز المؤشّر كما يلي :

المؤشر 1.1 .1: نسبة الربط بشبكة التطهير							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	%64.5	%64.9	%64	%65.4	+%102,19	%66.7	2025

(*): تمّ تحيين إنجازات نسبة الربط بكامل تراب الجمهورية لسنتي 2021 (64,5% عوضا عن 63,2%) و2022 (64,5% عوضا عن 63,7%) تبعا لتحيين معطيات المعهد الوطني للإحصاء. و قد تطوّرت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية إلى 64,9 % في موفى سنة 2022 إلى 65.4 % في موفى سنة 2023 أي بنسبة زيادة 0.5% مقابل زيادة مستهدفة تبلغ 0.3 %. و يعود ذلك

بالأساس إلى تحيين العدد الجملي للسكان و لعدد الأسر لسنة 2023 و دخول مشاريع توسيع الشبكة حيز الإستغلال الفعلي.

بلغت سنة 2023 نسبة إنجاز المؤشر 102,19٪ وتعتبر هذه النسبة جيدة جدا تعكس المجهود المبذول في مجال تحسين خدمات التطهير في كل ولايات الجمهورية و ذلك بفضل إنجاز عدة مشاريع هيكلية منها:

مشروع تطهير 10 مدن متوسطة مواصلة أشغال إنجاز ربط مدينتي قصر قفصة والمظيلة بمحطة التطهير قفصة و أشغال إنجاز محطات التطهير بتالة و فرنانة/تلابت و السواسي و توسيع شبكة التطهير بمدن تالة وفريانة و تلابت. ومشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ :

إنتهاء أشغال توسيع و تهذيب محطتي التطهير بالمهدية و المحرص و مواصلة تهذيب 10 محطات ضخ بولاية سوسة و 12 محطة ضخ بولاية المنستير و إنجاز وحدة المعالجة الثلاثية للمياه المطهرة بمحطة التطهير المهدية و مواصلة أشغال توسيع و تهذيب محطة التطهير بنفطة.

ومشروع تطهير سوسةII: إنتهاء أشغال إنجاز شبكة تحويل المياه الصناعية المستعملة بالمكنين و الشروع في إنجاز محطة التطهير الصناعية بالمكنين.

برنامج توسيع و تهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات (ولايات بنزرت و زغوان و باجة و سلياة و الكاف و جندوبة و القصرين و سيدي بوزيد و صفاقس و قبلي): إنتهاء أشغال توسيع و تهذيب محطة التطهير بسليانة و مواصلة أشغال توسيع و تهذيب محطة التطهير بمجاز الباب و إنطلاق أشغال توسيع و تهذيب محطة التطهير بجندوبة و أشغال تهذيب شبكة التطهير بمدينتي القصرين و سبيطلة و إمضاء صفقات توسيع و تجديد الشبكة بصفاقس.

المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية: إنتهاء أشغال 3 أحياء ومواصلة أشغال 4 أحياء.

برنامج التّطهير الرّامي إلى الحدّ من التلوّث بالبحر المتوسّط DEPOLMED) :

بالنسبة لأشغال توسيع شبكات التطهير: إنتهاء الأشغال بين عروس والزهراء وحمام الشط و مواصلة الأشغال بقمرت ورواد و بنبلة و القصيبة –الثريات و هرقلة و إنطلاق الأشغال بحومة السوق بجربة و بمساكن و القلعة الصغيرة و منظومة تحويل المياه من محطة تطهير سوسة الشمالية لمحطة تطهير أكودة.

بالنسبة لأشغال التهذيب: إنتهاء الأشغال بجبل الجلود وأريانة (برج البكوش و أريانة المدينة و أريانة الجديدة) و نابل و سوسة و زرمدين و بنبلة منارة و الحامة و جرجيس و نفطة و توزرو دقاش و مواصلة الأشغال بمدن طبلبة و البقالطة و المكنين و حمام سوسة (الطريق السياحية) و إنطلاق الأشغال لمحطة الضخ SR4 بقابس و تهذيب محطات الضخ بولاية بن عروس و بولاية تونس.

برنامج تطهير المدن الصغرى (أقل من 10 آلاف ساكن): مواصلة أشغال تطهير مدن دار علوش و منزل حر و آزمور بولاية نابل و إنطلاق أشغال إنجاز محطة التطهير بالخليدية بولاية بن عروس.

مشروع تطهير مدينتي تاكلسة و تيبار : مواصلة أشغال إنجاز محطتي التطهير بتاكلسة وبولاية نابل و تيبار بولاية باجة و أشغال توسيع الشبكة و منظومتي تحويل المياه المستعملة و المعالجة بتاكلسة.

المؤشر 2.1.1: نسبة النفايات المنزلية و المشابهة التي يتم جمعها و نقلها للمصبات المراقبة لمعالجتها.

المؤشر 2.1.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها و نقلها للمصبات المراقبة لمعالجتها							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	78%	٪83	٪84	٪67	٪79,76	٪75	2025

سجل المؤشر سنة 2023 نسبة إنجاز 79,76 ٪ و ذلك لإنخفاض كميات النفايات المودعة بالمصبات و يعود ذلك للعوامل التالية:

توقف استغلال المصب المراقب بصفاقس منذ شهر نوفمبر 2021 بسبب الاحتجاجات الاجتماعية مما أدى إلى تردي الوضع البيئي بولاية صفاقس وعودة المصبات العشوائية.

مع العلم أن كميات النفايات المنزلية المودعة بالمصب المذكور كانت تحدد بحوالي 200 ألف طن سنويا. و قد كان من المبرمج الانطلاق في استغلال وحدة معالجة جديدة بولاية صفاقس خلال سنة 2023، وكان من المقدر الاسترجاع التدريجي للنفايات المنزلية والمشابهة المودعة بالوحدة وتم تقدير ارتفاع النسبة الجملية للنفايات المعالجة لتصل لحوالي 80% وهو المعدل السنوي المزمع بلوغه لنفس السنة، إلا أنه تعطل انجاز الموقع الجديد بسبب إشكاليات عقارية معقدة تواصلت إلى حدود موفى سنة 2023، وعملت الوكالة تحت اشراف وزارة البيئة على حل مختلف الإشكاليات ومن المؤمل أن تشهد الكميات الجملية المجمعة ارتفاعا خلال سنة 2024.

كما أنه بالإضافة إلى توقف قبول النفايات بولاية صفاقس، تمت ملاحظة انخفاض في الكميات المودعة بالمصب المراقب بتونس الكبرى خلال سنة 2023 بحوالي 180 ألف طن وهو ما ساهم في تراجع النسبة الجملية للكميات المودعة بالمصبات.

المؤشر 1.1 .3: عدد الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث

المؤشر 1.1 .3: عدد الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	4	6	6	5	٪83,33	2	2025

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 83,33% بالنسبة لسنة 2023 لأن الإنجازات دون التقديرات ويعود ذلك الى جملة من الأسباب أهمها وجود معوقات على المستوى القانوني و المؤسساتي. كما تجدر الملاحظة أن المؤشر يكتسي صعوبة في الإحتساب و المتابعة باعتبار أن الوزارة لاتعد و لا تنجز مشاريع كبرى لإزالة التلوث بالوحدات الصناعية الأكثر تلويثا حيث يتم اعتماد مؤشر المصادقة النهائية على البرنامج أو مخطط العمل.
بناء على نتائج المؤشرات سالفة الذكر، يمكن القول ان درجة تحقق الهدف تعد مقبولة إجمالا بفضل المجهودات التي قام بها الديوان الوطني للتطهير لتحسين نسبة الربط بشبكة التطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في مجال تحسين التصرف في النفايات و خاصة النفايات المنزلية و كذلك الإدارات العامة المركزية التي سعت لإنجاز مختلف المشاريع و الأنشطة المبرمجة .

و تجدر الإشارة إلى أن هناك عديد الصعوبات و العراقيل التي تؤثر على التقدم في تحقيق هذا الهدف و خاصة في مجال التطهير و التصرف في النفايات .
بالنسبة لخدمات التطهير تتمثل اهم الصعوبات في ضعف نسب الرّبط بالشّبكة العموميّة للتّطهير ببعض الولايات وبعض البلديات وافتقار العديد من البلديات الصغرى

والتجمعات التي كانت ريفية لخدمات التطهير خاصة بعد إحداث 86 بلدية جديدة. وكذلك تقادم شبكات التّطهير التي أصبحت عرضة إلى العديد من الاختلالات مما أثّر سلبا على نوعية الخدمات المسداة وتكاليف الاستغلال. إضافة إلى تجاوز بعض محطات التطهير القديمة طاقاتها القصوى نظرا للتطور العمراني والاقتصادي مما أثر سلبا على مردودية المحطات ونوعية المياه المعالجة.

بالإضافة إلى التّأثير السّلبي للتلوّث الصّناعي السّائل على منشآت التّطهير حيث يتواصل صرف المياه المستعملة الصّناعيّة شديدة التلوّث بالشّبكة ممّا يؤثّر سلبا على محطّات التّطهير ونوعيّة المياه المعالجة المخصّصة للريّ أو الملقاة في الوسط الطّبيعي.

كما يلاحظ ضعف نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة والبالغة حاليّا حوالي 20%، ويعود ذلك لمحدودية الطلب مقارنة بالكميات التي يتم إنتاجها من قبل الديوان و المطابقة لمواصفات الجودة.

اما في مجال التصرف في النفايات تتمثل اهم الإشكاليات في عدم إيفاء بعض البلديّات بإلتزاماتها الماليّة مما يتسبّب في ضعف استخلاص هذه الموارد الماليّة مما ينعكس سلبا على قدرة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات على خلاص الشركات المستغلة للمصبّات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها طبقا للصفقات المبرمة في الغرض.

إضافة إلى بلوغ أغلب المصبات المراقبة لطاقة إستيعابها القصوى مع عدم توفر مساحات إضافية للتوسع وتزايد الكميات الواردة سنويا ورفض التجمعات السكنية المتاخمة للمصبات المراقبة لمواصلة استغلالها.

كما أن انجاز وحدات المعالجة والتثمين الجديدة والمراكز المرحلية لجمع ونقل النفايات المنزلية يشهد عدة صعوبات نظرا لطول اجراءات تغيير صبغة الأراضي المزمع تخصيصها في الغرض أو عدم إقتراح مواقع جديدة من طرف السلط المحلية.

اما أهم الإشكاليات في مجال الوقاية و الحد من التلوث فهي غياب استراتيجية مراقبة بيئية شاملة و موحدة على مستوى قطاعي وعدم ملائمة منظومة التقييم البيئي للمشاريع مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي وغياب بعض المواصفات البيئة في

مجال التربة والتلوث الضوضائي و الانبعاثات من المصدر وتداخل المهام بين مختلف هياكل الرقابة المتدخلة في الميدان البيئي .

تتمثل أهم التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات و الصعوبات ما يلي :

في مجال التطهير برمجة العديد من البرامج و المشاريع لتأهيل شبكات التطهير بالبلديات المتبناة بمختلف ولايات الجمهورية و مواصلة توسيع شبكات التطهير بالبلديات المتبناة مع إعطاء الأولوية للولايات ذات نسب الربط التي لا تزال دون المعدل الوطني و مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتطهير الأحياء الشعبية و تطهير المدن المتوسطة و المدن الصغرى و خاصة بالمناطق الداخلية و تطهير التجمعات السكنية التي كانت ريفية و توسيع و تهذيب المحطات التي تجاوزت طاقتها القصوى و تهذيب المحطات المتقادمة و تنفيذ برنامج التصرف في السكب الصناعي السائل .و تطوير طرق المعالجة الحالية و تاهيلها باستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة .

أما في مجال التصرف في النفايات فيقترح توسعة المصبات الحالية لقبول كميات إضافية من النفايات ، و إيجاد حلول للمشاكل العقارية عبر تشريك كل الأطراف المعنية والعمل على إنجاز وحدات معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة ومزيد تشجيع الخواص على التثمين وتركيز وتطوير المنظومات الخاصة .

كما يقترح تطوير منظومة التقييم البيئي للمشاريع وملائمتها مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي عبر مراجعة الأمر المنظم لدراسة المؤثرات على المحيط والأمر المنظم للخبراء المراقبين. وإخضاع كل الأنشطة التي تمثل مصدرا لمضاعفات سلبية هامة لإجراءات التقييم البيئي. وإدراج المتابعة البيئية للتثبت من مدى احترام انجاز الإجراءات البيئية وإلزام أصحاب المشاريع والباعثين على القيام بالمتابعة البيئية الذاتية وتقديم تقارير متابعة دورية في الغرض.

و كذلك تطوير منظومة المراقبة البيئية و ذلك قصد مزيد تحسين مردوديّة ونجاعة تدخل الخبراء المراقبين بهدف تغطية كافة المناطق والقطاعات الملوثة ذات الأولوية بالبلاد،

وتطوير و سائل و آليات المراقبة البيئية من خلال مزيد تدعيم المنظومة من الناحية المؤسساتية و الهيكلية.

و إعداد استراتيجية للمراقبة البيئية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف و ضبط برنامج عمل يقع من خلاله تحديد مجالات تدخل الأجهزة الرقابية علاوة على تمكين تدعيم حيادية المنظومة على غرار مؤسسات المراقبة الأخرى .ومراجعة الإجراءات الزجرية و تعديل مقادير الخطايا المستوجبة للمخالفات البيئية لملائمتها بما يتماشى مع جسامة المخالفة و جعلها أكثر فاعلية.

الهدف الاستراتيجي 2.1: حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام.

هذا الهدف يعكس المحور الاستراتيجي الثاني للبرنامج المتعلق بالمحافظة على الأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر و تدهور الأراضي و ذلك عبر المحافظة على المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية و المحافظة على الموروث الجيني الوطني، و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تثمينها.و السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي ويمكن إعتبار درجة تحقق هذا الهدف دون المتوسط إجمالا بالإعتماد على نسبة تحقيق مؤشرات قيس الآداء الخاصة به.

المؤشر 2.1 .1: نسبة تقدم الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

المؤشر 2.1 .1: نسبة تقدم الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪10	٪20	٪40	%20	%50	٪80	2025

بلغت الإنجازات المحققة 20% و هي أقل من التقديرات و التي كانت في حدود 40 % و يفسر ذلك خاصة بعدم إنجاز عديد المشاريع و الدراسات و التدخلات المبرمجة نتيجة عدم التوصل إلى تعبئة التمويلات اللازمة و خاصة الهبات الخارجية لتنفيذ الإستراتيجية و برنامج العمل الوطني لحماية التنوع البيولوجي .

المؤشر 2.1 .2: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي

المؤشر 2.1 .3: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
عدد	0	4	5	0	0	6	2025

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ0 ٪بالنسبة لسنة 2023 و ذلك لعدم استكمال الإجراءات اللازمة لإدراج الشرافي بجزيرة قرقنة كنظام زراعي للتراث الفلاحي العالمي. حيث تم إعداد الدراسة و لم تعرض بعد على منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

أهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف و الإجراءات التي سيتم اتخاذها لتجاوزها :

بناء على نتائج المؤشرات سالفة الذكر يمكن القول أن درجة تحقق الهدف تعد دون المتوسط و يعود ذلك خاصة ضعف التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة و عدم الحصول على التمويلات الخارجية اللازمة و خاصة الهبات و قصد تجاوز الإشكاليات و الصعوبات لتحقيق هذا الهدف يقترح التسريع في إعداد المنصة المعلوماتية حول تدهور الأراضي ومكافحة التصحر و دعم إعداد حافظة مشاريع ذات أولوية ومتناغمة مع الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي.

- **الهدف الاستراتيجي 3.1: المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر.**

المؤشر 3.1 .1: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

المؤشر 3.1 .1: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪10	٪10	٪12	٪0	٪0	٪16	2025

سجل المؤشر نسبة إنجاز تبلغ 0٪ لأن مكتب الدراسات المكلف بمصاحبة بلديات العامرة من ولاية صفاقس والمعقولة من ولاية باجة والوسلاتية من ولاية القيروان وحمام سوسة من ولاية سوسة ودقاش من ولاية توزر والخليدية من ولاية بن عروس لم يوفق في انجاز مراحل المهمة حسب الآجال التعاقدية ، وذلك يعود أساسا الى صعوبات في بعض الأحيان في التعامل وتنظيم الاجتماعات والورش لعدم الاستقرار في مستوى المشرفين على البلديات من مجالس و رؤساء بلديات وكتاب عامين، كما لوحظ أن بعض البلديات تعاني من ضعف الموارد البشرية والإطارات المختصة والجمعيات المحلية الناشطة في المجال .

وبذلك تم تسجيل تأخير في الانتهاء من المرحلتين الثالثة والرابعة من ضمن 5 مراحل من المهمة.

المؤشر 3.1 .2 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة

المؤشر 3.1 .2 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
عدد	0 (360)	120 (480)	120 (600)	0 (360)	٪0	120 (840)	2025

سجل المؤشر نسبة إنجاز لسنة 2023 تبلغ 0٪ لأنه لم يتم القيام بدورات تكوينية بسبب عدم توصل الإدارة العامة للتنمية المستدامة لإبرام صفقة بالتفاوض المباشر مع مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة حسب الضوابط المرجعية المعدة للغرض مما انجر عنه

تأجيل الدورات التكوينية المبرمجة ولتفادي التأخير، تم سنة 2023 إعداد كراس الشروط الفنية وإعلان طلب العروض عبر منظومة الشراء على الخط Tuneps لكن لم يتم التوصل إلى نتائج مرضية.

المؤشر 3.1 .3.1 عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل تنمية المستدامة

المؤشر 3.1 .1 عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل تنمية المستدامة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
عدد	410 (412)	410 (412)	48 (460)	5 (417)	٪ 10	48 (556)	2025

سجل المؤشر نسبة إنجاز لسنة 2023 تبلغ 10٪ لأنه اقتصر التدخل سنة 2023 وبصفة استثنائية على 05 مؤسسات تربوية وذلك عبر تركيز منظومة لفرز النفايات وتثمين المواد العضوية .

المؤشر 3.1 .4: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

المؤشر 3.1 .4: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪80,2	٪82	٪83	٪82.7	٪99,64	٪85	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023

سجل المؤشر نسبة إنجاز لسنة 2023 تبلغ 99,64٪ و هي نسبة جيدة جدا ويعود ذلك لتطبيق مخرجات الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية ومصاحبة الباعثين الشبان الراغبين في بعث مشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر علاوة على جملة من الدراسات والبرامج ومخططات العمل والأنشطة التي من شأنها التأسيس لخيار الاقتصاد المستدام .

أهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف و الإجراءات التي سيتم اتخاذها لتجاوزها :

بناء على نتائج المؤشـــرات ســـالفة الذكر في مجال ترســـيخ و تدعيم مقومات التنمية المســـتدامة يمكن القول أن درجة تحقق هذا الهدف تعد دون المتوســـط و ذلك لوجود بعض الصـعوبات لتعميم مفهوم التنمية المسـتدامة في أغلب القطاعات الاقتصـادية منها الخلط بينه وبين مفهوم حماية البيئة لدى العديد من الأطراف المتدخلة في هذا المجال بالإضـافة إلى ضـعف البرامج الاتصـالية التي تناولت مفهوم التنمية المسـتدامة قصـد تقريبه من المواطنين وجعله ثقافة بينهم و ضـــعف التنســـيق بين مختلف الأطراف المتدخلة.

قصد تجاوز هذه الصعوبات التي أثرت سلبا على نسق تقدم هذا الهدف أصبح من الضروري دعم تركيز الهيئة العليا للانتقال الإيكولوجي التي ستعوض اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة نظرا للدور الهام الذي من المنتظر أن تلعبه فيما يخص متابعة مدى الالتزام بتجسيم مبادئ التنمية المستدامة ضمن السياسات القطاعية ومخططات التنمية والاتفاقيات التي تبرمها تونس في المستقبل مع الأطراف الأجنبية ذات العلاقة.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تتوزع الإعتمادات المنجزة حسب طبيعة النفقة على النحو التالي :

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 ق. م أصلي أو تعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	29.775.000	29.768.509,566	-6.490,434	99.97
	اعتمادات الدفع	29.775.000	29.767.704,463	-7.295,537	99.97
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	3.750.000	3.146.335,028	-603.664,972	83.90
	اعتمادات الدفع	3.750.000	3.142.594,197	-663.005,803	83.80
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	322.940.000	258.040.598,000	-64.899.402,000	79.9
	اعتمادات الدفع	322.940.000	258.040.598,000	-64.899.402,000	79.9
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	3.505.000	939.985,343	-2.565.014,657	26.81
	اعتمادات الدفع	3.195.000	1.042.281,178	- 2.152.718,822	32.62
المجموع	اعتمادات التعهد	359.970.000	291.895.427,937	- 68.074.572,063	81.08
	اعتمادات الدفع	359.660.000	291.993.177,838	-67.666.822,162	81.18

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م أصلي أو تعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة والتنمية المستدامة	نشاط عدد 1: دعم سياسات البيئة والتنمية المستدامة	3.952.000	3.648.798,660	-303.201,340	92.32
	نشاط عدد 2: تحسين جودة الحياة	405.000	238.971,128	- 166.028,872	59
	نشاط عدد 3: المحافظة على التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية	500.000	400.000,000	-100.000,000	80
	نشاط عدد 4: المحافظة على الموارد الجينية	3.200.000	2.462.500,000	-737.500,000	77
	نشاط عدد 5: التنمية المستدامة	1.040.000	81.730,000	-958.270,000	7.8
	نشاط عدد 6: التصرف في المياه المستعملة	276.305.000	219.836.598,000	-56.468.402,000	79.56
	نشاط عدد 7: التصرف في النفايات	32.730.000	30.750.000,000	- 1.980.000	93.95
	نشاط عدد 8: المراقبة والمتابعة والوقاية من التلوث	19.590.000	18.636.581,050	-953.418,950	95.13
	نشاط عدد 9: حماية الشريط الساحلي والمنظومات البيئية البحرية	16.235.000	10.690.000,000	-5.545.000,000	65.84
	نشاط عدد A: نقل وأقلمة وتجديد التكنولوجيا الخضراء	5.703.000	5.248.000,000	-455.000,000	92.02
المجموع		**359.660.000**	**291.993.177,838**	**-67.666.822,162**	**81.18**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

بالنسبة لتنفيذ الميزانية على مستوى الأنشطة تجدر الإشارة ان النشاط عدد 5(التنمية المستدامة) سجل نسبة إنجاز تقدر بـ 7.8 % مقارنة بالتوقعات و هي نسبة ضعيفة جدا و ذلك يرجع إلى أساسا إلى عدم تنفيذ عديد المشاريع و الدراسات المبرمجة في الميزانية. وبالنسبة للنشاط7 (التصرف في النفايات) فقد سجل نسبة إنجاز بلغت 93 % و النشاط 8 (المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث) 95 % يرجع ذلك إلى أن نفقات هذه الأنشطة تتمثل أساسا في تحويلات لفائدة المؤسسات تحت الإشراف .

البرنامج 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيدة ثريا باشا

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 01 ماي 2023 بمقرر تكليف

1- نتائج أداء البرنامج:

- تعريف برنامج القيادة و المساندة :

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج أفقي يسهر على تقديم الدعم و المساندة للبرامج العملياتية التي تترجم السياسات العمومية للوزارة من أجل تحقيق أهدافها وبلوغ مؤشرات الآداء المبرمجة، و يضطلع هذا البرنامج بتامين تسعة وظائف دعم أفقية و مشتركة بين الوزارات و يتضمن جملة الأنشطة المشتركة المتعلقة بإدارة و تسيير الوزارة المتمثلة أساسا في الموارد البشرية و المنظومات المعلوماتية و القيادة و الشؤون العقارية و الخدمات اللوجستية و الشؤون المالية و القانونية و الشراءات و الإتصال . اضافة الى ذلك فهو الكفيل بضمان ديمومة ميزانية المهمة و ضمان التنسيق بين مختلف البرامج لضمان التصرف الأمثل في الموارد المرصودة للمهمة .

يساهم برنامج القيادة و المساندة من خلال الأنشطة الأفقية التي تؤمنها مختلف الهياكل الراجعة له بالنظر في تحقيق الأهداف 8 و 10 و 16 من ضمن الأهداف الأممية للتنمية المستدامة السبعة عشر :

هدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"

هدف10: الحد من أوجه عدم المساواة

هدف16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

يتضمن برنامج القيادة والمساندة على محورين:

- **محور أول** : ضمان حوكمة المهمة و برامجها :

و يتم تجسيم هذا المحور أساسا من خلال

- تعزيز منظومة القيادة التي يؤمنها رئيس المهمة .

- تطوير وظائف الاستشراف و التخطيط والبرمجة و المتابعة و التقييم و المراقبة التي تعتبر عناصر أساسية في تعصير عمل الإدارة و ذلك قصد إحكام المتابعة و التقييم لمختلف البرامج و المشاريع التي تقوم بها المصالح المركزية و الجهوية و المؤسسات تحت الإشراف كما يتعين إدراج عنصر التخطيط على المدى المتوسط ضمن جميع البرامج و الأنشطة

- **محور ثاني**: ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة :

و يتم تجسيم هذا المحور من خلال :

- تقديم الدعم والمساندة للبرامج بالإضافة إلى الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية واللوجيستية و يكون ذلك عبر إعتماد الآليات و التقنيات الحديثة في التصرف في الموارد البشرية و التحكم في كتلة الأجور و تحسين التصرف في الميزانية .

الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين حوكمة المهمة:

هذا الهدف الإستراتيجي يجسم المحور الإستراتيجي الأول و هو ضمان حوكمة المهمة و ذلك من خلال :

- وضع تصور وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال الحوكمة باعتماد مقاربة تشاركية.
- وضع خطة عمل لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة و الوقاية من الفساد .
- إضفاء الشفافية و تيسير النفاذ إلى المعلومات.
- تشريك المواطنين و المجتمع المدني في صياغة و تنفيذ سياسات الوزارة
- تدعيم المساءلة و المسؤولية

- المؤشر 1.9 .1 النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

المؤشر 1.9 .1 النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	٪50	%50	٪70	%70	100%	٪80	2025

- تم تحقيق الهدف من هذا المؤشر و ذلك تبعا لحرص مختلف الهياكل و الإطارات و الأعوان على الإلتزام بما تصدره مختلف اللجان من توصيات و قرارات .

المؤشر 2. 1.9 التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة.

المؤشر 2. 1.9 التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	٪20	٪20	٪25	٪25	٪100	٪30	2025

- تم تحقيق الهدف ضمن هذا المؤشر بإعتبار أهمية المواقع الإلكترونية الخاصة بمهمة البيئة لدى المتابعين للمجال البيئي و أيضا للباحثين من طلبة و أساتذة في المجال هذا بالإضافة إلى نشر طلبات العروض و الإستشارات بالموقع.

الهدف الاستراتيجي 2.9:_ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات:

يندرج هذا الهدف ضمن محور التصرف الناجع في موارد المهمة و ذلك من خلال :

- تكريس آليات للإنتداب وفق الكفاءة و تكافؤ الفرص و إعتماد إجراءات موضوعية و شفافة .

-إعتماد التوصيف الوظيفي و تحليل الوظائف

- تنمية قدرات الموظفين عبر دعم التدريب و الرسكلة و التكوين

- تحقيق العدالة و المساواة بين الرجال و النساء في جميع المراحل و المستويات المرتبطة بالمسار المهني و المساندة لتكريس النوع الإجتماعي.

- إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية يمكن من إستشراف المستقبل و إستباق التغيرات و التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية .

- تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات وفقا لتوجهات النصوص التشريعية و خاصة الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022 المتعلق بالحراك الوظيفي .

المؤشر 2.9 .1 الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور لكامل المهمة

المؤشر 2.9 .1 الفارق بين التوقعات والإنجازات لكتلة الأجور لكامل المهمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	٪3.5	٪8	٪3	٪1	%33,33	٪2	2025

- تم تسجيل تقدم في إنجاز ميزانية التأجير المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 مقارنة بالتوقعات حيث بلغ الفارق بين التوقعات و الإنجاز 1%بالنسبة لكامل المهمة و قد كانت التوقعات أن يكون الفارق في حدود 3% و الملاحظ هو عدم تسجيل عجز و عدم اللجوء إلى إعتمادات تكميلية لتغطية الأجور .

المؤشر 2.9 .2 نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

المؤشر 2.9 .2 نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	٪55	٪65	٪60	٪60	100%	٪70	2025

- تم تحقيق الهدف ضمن هذا المؤشر و هذا يعود لحرص كل من الكتابة العامة و الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية على إنجاز كل الدورات التكوينية المبرمجة من جهة و حرص أغلب الأعوان على المشاركة بكثافة من جهة أخرى .

الهدف الاستراتيجي 3.9: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية القيادة و المساندة

يندرج هذا الهدف ضمن محور التصرف الناجع في موارد المهمة و ذلك من خلال تحقيق ديمومة الميزانية التي ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية.

1-جودة البرمجة الأصلية

2-جودة متابعة البرمجة و تحيينها

3-ديمومة التصرف (ملاءمة التصرف مع البرمجة)

المؤشر 1.3.9: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

هذا المؤشر يمكن من قياس الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الميزانية و هو يمكن من متابعة تقدم تنفيذ الميزانية و مقارنة الإنجازات بالتوقعات و تحديد الفوارق المسجلة و تحليلها للبحث عن أسبابها و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليص من هذه الفوارق .فإذا كانت الإنجازات تتجاوز تراخيص الميزانية فهذا يعد سببا رئيسيا في المساس من ديمومة الميزانية و يستدعي إتخاذ ما يلزم من إجراءات قصد إحترام تراخيص الميزانية

المؤشر 1.3. 9: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	٪30	٪7	٪20	٪20	%100	٪10	2025

- تم تسجيل إنجاز أكثر من 80% من ميزانية المهمة بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخلات وحوالي 68 % بالنسبة لقسم الإستثمارت وعليه فإنه تم تحقيق الهدف ضمن هذا المؤشر في مجمله.

المؤشر 2.3.9: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

هذا المؤشر يمكن من قياس مدى فاعلية نفقات التسيير دون إعتبار كتلة الأجور و التي تتضمن نفقات اللوجستيك و الشراءات و إستهلاك الطاقة هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد و العمل على إبقائها في نفس المستوى أو التقليص فيها لتحقيق الهدف المتمثل في فاعلية التصرف في الوسائل و الذي تحقيقه يتطلب العمل على تحقيق أهداف الآداء للبرنامج مع الاقتصاد في الوسائل المتاحة.

المؤشر 2.3. 9: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
معدل سنوي	14أ د	12.5 أد	18أد	17.6 أد	٪97,77	21أد	2025

- تم تحقيق الهدف من خلال هذا المؤشر حيث رغم ارتفاع الأسعار (المحروقات، تكاليف صيانة المعدات، قطع غيار وسائل النقل ..) فإنه لم يتم اللجوء إلى أي اعتمادات تكميلية ضمن قسم التسيير أو تسجيل ديون لدى المزودين.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	6.322,000	6.283.141,818	-38.858,183	99.39
	اعتمادات الدفع	6.322,000	6.283.061,086	-38.938,914	99.38
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	3.075.000	2.952.465,054	-122.534,946	96
	اعتمادات الدفع	3.075.000	2.879.033,733	-195.966,267	93.62
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	615.000	438.296,666	-176.703,334	71.26
	اعتمادات الدفع	615.000	435.884,081	-179.115,919	70.87
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2.170.000	623.719,453	1.546.280,547	28.74
	اعتمادات الدفع	1.890.000	564.221,988	1.325.778,012	29.85
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**12.182.000**	**10.297.622,991**	**-1.884.377,009**	**84.53**
	اعتمادات الدفع	**11.902.000**	**10.162.200,888**	**- 1739.799,112**	**85.38**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

بلغت تقديرات ميزانية برنامج القيادة و المساندة 11902 م. د دفعا سنة 2023 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 10162 م.د دفعا أي بنسبة إستهلاك تقدر بـ 85.38 % و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي :

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
نشاط عدد 1: القيادة	1.766.352	1.104.332,333	662.019,667	62.52
نشاط عدد 2: اللوجستيك	4.175.000	3.115.204,971	1.059.795,029	74.61
نشاط عدد 3: التصرف في الموارد البشرية	5.960.648	5.942.663,584	17.984,416	99.69
المجموع	**11.902.000**	**10.162.200,888**	**-1739.799,112**	**85.38**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

- حجم الميزانية الإجمالي المرصود للبرنامج بعنوان إعتمادات دفع لسنة 2023: 11.902 م.د .

- لم تطرأ تغييرات تذكر على التوزيع الأولي للميزانية بإستثناء إجراءات وزارة المالية التي قامت بتجميد نسبة تصل إلى 75 بالمائة من إعتمادات الدفع لقسم الإستثمار.

- يعتبر البرنامج قد حقق أهدافه حيث بلغت نسبة الإنجاز الجملية حوالي85 بالمائة من المبرمج.